العرب
الأربعاء 2020/05/13
السنة 42 العدد 11701

التنديد لا يثني تركيا عن انتهاكاتها في شرق المتوسط وليبيا

البيان الخماسي يثير غضب أنقرة وحكومة الوفاق

أكد البيان المشترك الذي صدر عقب اجتماع وزراء خارجية مصر وقبرص واليونان وفرنسا والإمارات أن الانشغال بأزمة جائحة كورونا لم يثن القوى الإقليمية عن الانتباه إلى انتهاكات أنقرة في منطقة شرق المتوسط وليبيا والتحذير من خطورتها، وهو ما أثار غضب تركيا وحكومة الوفاق الليبية اللتين أبدتا ردود فعل غاضبة تجاه الإدانة الخماسية لتصرفاتها، لكن الخبراء يؤكدون أن هذه المواقف الدبلوماسية ورغم أهميتها الكبيرة لا تثني أنقرة عن مواصلة نهجها العبثي في المنطقة إذ يتطلب ردعها موقفا أقوى وخطوة عملية.

انتهاكات تركيا تحت المجهر

القاهرة – لم يمنع انصراف العالم عن الانخراط في الصراعات والنزاعات مؤقتا، دول مصر وقبرص واليونان وفرنسا والإمارات، من التصدي الدبلوماسي للخروقات الاقتصادية التركية في منطقة شرق البحر المتوسط، والتدخلات العسكرية في ليبيا، حيث ندد وزراء خارجية الدول الخمس في اجتماع لهم عبر تقنية الفيديو، بتجاوزات أنقرة على هذين المستويين، وهو ما تحاول الأخيرة امتصاص تداعياته.

محمد العرابي
يجب تنفيذ محتوى البيان ليردع المجتمع الدولي أنقرة

حسن هريدي
أردوغان استغل الوضع وضاعف حشد الإرهابيين في ليبيا

وانتقد المتحدث باسم الخارجية التركية حلمي أقصوي الثلاثاء، الاجتماع الخماسي بحدة، وهو ما تزامن أيضا مع قيام حكومة الوفاق الوطني في طرابلس بإصدار بيان ينتهج الطريق نفسه.

وبدا رد فعل الجانبين غاضبا من اجتماع أكد أن انتهاكات تركيا تحت المجهر الإقليمي، ولن يحول انشغال العالم بأزمة كورونا وانعكاساتها دون الاهتمام بما يجري من تطورات على الساحة الإقليمية، وستتم ملاحقة تركيا دبلوماسيا لمنع تكريس تحركاتها السلبية، فالدول المتضررة منها لن تصمت، ومستمرة في ملاحقتها لكشف زيف ادعاءاتها.

وأعلنت وزارة الخارجية المصرية في بيان لها الاثنين، أن الاجتماع الخماسي عقد لمناقشة آخر التطورات المثيرة للقلق في شرق المتوسط، وعدد من الأزمات الإقليمية التي تُهدد السلام والاستقرار في المنطقة، بينها زيادة تركيا تدخلها في ليبيا، ودعم الكتائب المسلحة هناك.

وأعاد الوزراء التأكيد على أن كلا من مذكرة التفاهم بشأن تعيين الحدود البحرية في البحر المتوسط، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون الأمني والعسكري الموقعتين بين تركيا وحكومة الوفاق في طرابلس تتعارضان مع القانون الدولي.

وتأتي الجدوى النسبية للاجتماع من تركيزه على الأهمية الاستراتيجية لتعزيز وتكثيف المشاورات السياسية، حيث أعرب الوزراء الخمسة عن بالغ قلقهم إزاء التصعيد الحالي والتحركات الاستفزازية لتركيا في شرق المتوسط، وهي المحاولة السادسة من قبل أنقرة في أقل من عام، لإجراء عمليات تنقيب غير شرعية داخل المناطق البحرية لقبرص.

وأدان الوزراء تصاعد انتهاكات تركيا للمجال الجوي اليوناني، بما في ذلك التحليق فوق المناطق المأهولة والمياه الإقليمية في انتهاك للقانون الدولي، في إشارة لما رصدته اليونان مؤخرا من تحليق ملحوظ لطائرات تابعة لسلاح الجوّ التركي فوق أراضيها.

وقال وزير الخارجية المصري الأسبق محمد العرابي، إن البيان المشترك يؤكد أن هناك تنسيقا لا غبار عليه للتعامل مع البلطجة التركية، وأراد لفت أنظار العالم لخطورة الجرائم التي ترتكب.

وأضاف لـ"العرب"، أن صدور البيان متأخرا بعض الشيء وبعد أن تمكنت أنقرة من الدفع بالآلاف من العناصر الإرهابية إلى ليبيا لا يقلل من أهميته، لكنه يستوجب تنفيذ محتواه على الأرض وبلورة مواقف جادة كي يتمكن المجتمع الدولي من ردع أنقرة التي لا تأبه بالإدانات المتعددة.

وأشار إلى أن أنقرة لم تنصع للإرادة الدولية منذ عقد مؤتمر برلين في يناير الماضي وما تمخض عنه من مخرجات مهمة، وأي تحركات دبلوماسية لابد أن تتكاتف معها تحركات على مستوى أكبر من خلال الأمم المتحدة، وأن محاولات الاتحاد الأوروبي لوقف تدفق السلاح إلى ليبيا عبر البحر المتوسط لن تأتي بثمار جيدة، مع امتلاك أنقرة العديد من الحيل التي تمكنها من الدفع بميليشيات إرهابية وعناصر من المرتزقة إلى ليبيا وتسليحهم عبر طرق مختلفة.

وأطلق الاتحاد الأوروبي عملية "إيريني" أخيرا في شرق المتوسط لمراقبة تنفيذ حظر الأسلحة ومنع تدفق المرتزقة إلى ليبيا، لتعزيز التزامه بإحلال السلام، بمشاركة البارجة الفرنسية "جان بار" وطائرة للمراقبة البحرية تتبع لوكسمبورغ، فضلا عن مشاركة ألمانيا بنحو 300 جندي، وتأجل إطلاق العملية نحو شهر بسبب خلاف بين إيطاليا واليونان حول قيادتها، حتى قرر الاتحاد تداول القيادة بين البلدين كل ستة أشهر.

ويقول مراقبون إن العالم لا يزال يقف متفرجا أمام قيام أنقرة بعمليات توطين للإرهاب في ليبيا، ما يشي بأنه لا توجد رغبة حقيقية في وقف هذه الأعمال العدائية، وهو ما يشجع تركيا على مواصلة انتهاكاتها المختلفة.

ويعتقد هؤلاء أن البيانات والإدانات الإقليمية ما لم تتوافر لها قوة دفع متواصلة لن تثني أنقرة عن وقف تصرفاتها، فقد صدر مثلها الكثير ولا تزال تواصل نهجها، ما يرجح فتح الطريق لتعامل كل دولة مع المخاطر التركية بطريقتها ووفقا لما تراه مناسبا لحماية مصالحها.

وعقدت دول شرق المتوسط، مصر وقبرص واليونان، سلسلة من الاجتماعات الدورية للتصدي لتركيا، ووسعت من نطاق تحالفها إلى ما هو أبعد من المدى الاقتصادي، وجرى عقد اتفاقيات عسكرية عدة، وتحاورت هذه الدول مع أطراف إقليمية ودولية، وشكلت منتدى غاز شرق المتوسط لحماية حقوق العديد من الدول في غاز شرق المتوسط، وكلها لم تكن كافية لحض تركيا على وقف تجاوزاتها في المنطقة حتى الآن.

وأوضح الدبلوماسي المصري السابق حسن هريدي أن غياب العبارات التي تلوّح إلى استخدام القوة ضد أنقرة يبدد الآثار السياسية لأي تحركات دبلوماسية، فالتضامن بين القوى الإقليمية أضحى لا يشغل تركيا كثيرا، لأنها تمضي في مخططها من دون أن يعترضها أحد عمليا.

ولفت في تصريح لـ"العرب"، إلى أن الإرادة السياسية، الإقليمية والدولية، لاستخدام القوة ضد أنقرة لا تزال غائبة، ما يعطي تركيا المزيد من الارتياح في تحركاتها، وهي تدرك صعوبة ممارسة ضغوط حقيقية على الرئيس رجب طيب أردوغان الذي استغل الوضع الدولي الغامض وضاعف من عمليات حشد الإرهابيين في ليبيا.

ويبدو أن الدول المتضررة من سياسات وممارسات أنقرة أضحت أمام حتمية استخدام القوة لوقف خيار تغولها في المنطقة، لكن القرار الجماعي يصعب التوافق عليه، الأمر الذي انعكس على بيان الدول الخمس الذي عدد انتهاكات أنقرة ولم يضع حلولا فعلية لوقفها، ما مكن تركيا من استغلال هذا التباين في مواصلة تصرفاتها في شرق المتوسط وليبيا، ولذلك قد تتخذ المواجهة صورا ثنائية وتخرج من إطار السرّ إلى العلن.

قطيعة مبكرة بين مشروع الدستور الجزائري والحراك

صابر بليدي

الجزائر – قطع خبراء وناشطون في الجزائر كل فرص تقبل مشروع مسودة الدستور المعروضة للإثراء والنقاش في الجزائر لقناعة لديهم بأن السياق الذي عرضت فيه ينطوي على نوايا غير بريئة، فجائحة كورونا تهيمن على الاهتمام العالمي والمناخ السياسي السائد في البلاد لا يسمح بمثل هذا النقاش السياسي.

وقال المحامي والناشط الحقوقي طارق مراح، في تصريح لـ"العرب"، "من المعروف بأن أي وثيقة تأسيسية، أو أي عقد مهما كانت طبيعته يستوجب مشاركة الأطراف المعنية به أصلا، في صياغة فصوله في مؤسسات تأسيسية منتخبة، وهذا ما لم يحدث في الجزائر".

وأوضح أن التصور المتعلق بطبيعة نظام الحكم مثلا، إن كان برلمانيا أم رئاسيا أم شبه رئاسي، صنعته لجنة معينة من طرف نفس المنظومة التي قامت بتعديل الدساتير الماضية، ثم قدمت المسودة إلى "برلمان فاقد للشرعية سقط من صنعه بسبب التزوير".

ويفضي هذا الأمر، بحسب المتحدث، إلى تغافل السلطة عن تحقيق المطالب الأساسية المرفوعة في الحراك الشعبي وعلى رأسها العودة إلى السلطة التأسيسية للشعب، وهو ما يبقي الأوضاع السياسية في نفس المربع وكأن لا شيء حدث في البلاد على مدار أكثر من عام.

ولفت مراح إلى أن "هذا الدستور، ووفقا للمعطيات المذكورة، سيولد ميتا ولا يكتسب أي قدسية لدى عموم الجزائريين والجزائريات كسابقيه من الدساتير والتعديلات الأخرى"، في إشارة لبقاء البلاد في نفس مربع الأزمة السياسية الذي كان قبل الثاني والعشرين من فبراير الماضي.

وتابع أنه فيما يتصل بإلزامية نصوص الدساتير فهي تكتسب من شرعيتها، ولذلك فإن الخروقات التي عرفتها الدساتير الماضية ناتجة عن غياب الشرعية عنها وذلك لاستبعاد العمق الشعبي من صياغتها وحياكة بنودها وموادها، خاصة تلك التي تتعلق بالقواعد الأساسية كالهوية والدين واللغة وغيرها.

أما عبدالغني بادي، المحامي والناشط الحقوقي الداعم للحراك الشعبي، فقد رفض الخوض بتاتا في مسألة مناقشة الدستور إذ يعتبر أن "السياق العام غير الملائم تماما" بحسب ما قال في تصريحات صحافية سابقة وذلك في إشارة إلى الأجواء المضطربة التي تعيشها البلاد بسبب جائحة كورونا، والوضع السياسي المتسم بخنق الحريات.

في المقابل، انتقد مراح ما تضمنته مسودة التعديلات الدستورية من تعيين أغلب أعضاء المحكمة الدستورية في حين أن الأصل في المحاكم الدستورية هو الانتخاب لا التعيين.

كما يرى مراح أن "تحديد عهدة رئيس الجمهورية كان موجودا في دستور ما قبل بوتفليقة، ولكن تم تعديله بنفس الطريقة الحالية حيث فتحوا الفترات الرئاسية ثم أعادوها إلى سابق عهدها".

واعتبر أنه سيكون لزاما العودة مجددا إلى قدسية الدستور التي لا تكتسب إلا بالشرعية، أما ما يتصل باستحداث منصب نائب الرئيس فإن ذلك لا يغيّر في الأمر شيئا طالما لم يحدد الدستور صلاحيات هذا النائب بوضوح مقارنة بصلاحيات الرئيس".

وتوقع مراح أن يطول النقاش حول ما ورد في شروط الترشح لمنصب الرئيس وغيره. لكنه يعتبر أن "الأصل هو البحث أولا في مدى مشروعية الوثيقة وإشراك المعنيين بها بصفة مباشرة بعيدا عن اللجان وعقلية التعيينات".

أما الخبير القانوني رضا دغبار فقد اعتبر، في مقطع فيديو تم نشره على صفحته الرسمية على موقع فيسبوك، أن مشروع الوثيقة الدستورية "سيعيد إنتاج بوتفليقة آخر، في ظل الصلاحيات الإمبراطورية التي احتفظ بها المشروع للرئيس عبدالمجيد تبون، في المسودة المعروضة" للنقاش.

وذكر بأن رئيس الجمهورية احتفظ لنفسه في المسودة الدستورية المطروحة للنقاش والاثراء، بنفس جملة المهام والصلاحيات التي كانت لدى سلفه: كقيادة الجيش، والشؤون الخارجية، والقضاء، من خلال شغل منصب رسمي أو توجيه أو تعيين تركيبة بشرية كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية.

وأضاف "رئيس الجمهورية حافظ على تسيير دواليب الحكومة، بتعيين رئيس لها، لكنه ليس مجبرا على اختياره من الأغلبية التي تحوز على الانتخابات النيابية، إلى جانب استئثاره بالقرار التشريعي من خلال حيازته لـ(فيتو) يسمح له بطلب قراءة ثانية للقانون، ويملك صلاحية حل البرلمان، والتصديق على بعض الاتفاقيات الدولية دون المرور عليه، والهيمنة على الأجهزة الرقابية كمجلس المحاسبة والمحكمة الدستورية".

محاولة لإعادة إنتاج بوتفليقة آخر

البوليساريو تنهب المساعدات الدولية المرسلة لتندوف

الرباط – كشف خبير دولي في قضايا الأمن أن الجبهة الانفصالية تسطو على المساعدات الدولية المرسلة إلى مخيم تندوف في الجزائر لتبيعها بعد ذلك.

وقال الكولونيل بريستن ماغلوكلن، الخبير الدولي في قضايا الأمن القومي، إن "البوليساريو تستولي على المساعدات الدولية الموجهة للمحتجزين بتندوف من أجل إعادة بيعها، لاسيما خلال الأزمة الصحية الحالية الناجمة عن تفشي فايروس كورونا".

وعمل الكولونيل ماغلوكلن سابقا في بعثة الأمم المتحدة للصحراء "مينورسو"، وقام بزيارات عديدة لمخيمات تندوف.

وانتقد، في تصريحات لقناة فضائية مغربية، آليات توزيع المساعدات الإنسانية في مخيمات تندوف والتي قال عنها إنها "لم تتغير منذ قرابة 30 عاما".

وذكّر بمواقف منظمات ومؤسسات أممية وأوروبية ودولية تعود لعامي 2014 و2015 أعرب أصحابها من خلالها عن بالغ قلقهم من طرق توزيع المساعدات وكشفوا وجود عمليات نهب لهذه المساعدات الإنسانية وتحويل وجهتها إلى مناطق أخرى غير تندوف.

وقال الكولونيل ماغلوكلن إن "هناك تاريخا طويلا من سوء توزيع المساعدات الموجهة للمحتجزين الصحراويين بتندوف". وأوضح أن المساعدات المنهوبة لا تباع في السوق الجزائرية فقط، بل يتم تهريبها إلى موريتانيا والنيجر لتباع في الأسواق المحلية هناك.

كما لفت الخبير الدولي إلى تردي الأوضاع وظروف العيش في مخيمات تندوف وهو ما يجعل المحتجزين هناك عرضة للعديد من المخاطر خاصة في ظل انتشار عدوى كوفيد – 19، لاسيما وأن آخر إحصائيات وزارة الصحة الجزائرية تؤكد وجود أكثر من 14 إصابة بفايروس كورونا المستجد في منطقة تندوف، فيما تشكك مصادر أخرى في هذه الأرقام وتقول إن الإصابات هناك تجاوزت الـ200.

> تندوف منطقة بدائية للغاية وتعيش ظروفا صحية غير مواتية في ظل انتشار الوباء

وقال الكولونيل ماغلوكلن إن "تندوف منطقة بدائية للغاية رغم بعض محاولات التنظيم، وتعيش ظروفا صحية غير مواتية في ظل هذا الوباء، فضلا عن غياب أساسيات الحياة من مياه نظيفة ومساعدات إنسانية".

وشدد على "أن تتحدث هذه المنظمات بصوت عال وتسمع صوتها" وأن على الأمم المتحدة اتخاذ قرارات حازمة خاصة في ما يتعلق بالمسائل الإنسانية.

ودعا مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت إلى زيارة مخيمات "تندوف لإلقاء نظرة على الأوضاع هناك". كما طالب المفوضية بالتحقيق في المعلومات التي تتحدث عن "قتل القوات الجزائرية لمحتجزين حاولوا الهرب من جحيم مخيم تندوف في الظروف الراهنة" أو على الأقل تقديم تفسيرات لما حدث.